عقب الجلسة المغلقة للحوار الوطني الفلسطيني

حماس تتحفظ على بندين في مبادرة المعتقلين: قرارات الشرعية الدولية ودور منظمة التحرير

هنية يسحب قوات الداخلية من شوارع غزة .. وصيام يجري لقاءات امنية سرية في القاهرة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اعلن مسؤول في حركة حماس الجمعة ان الحركة توافق على 90 % مما ورد في مبادرة المعتقلين الفلسطينيين التي لوح الرئيس الفلسطيني محمود عباس الخميس بطرحها للاستفتاء اذا لم ينجح الحوار الوطني، كما افاد مشاركون في الجلسة المغلقة للحوار.

وقال مشاركون في الجلسة المغلقة للحوار التي عقدت في رام الله ان القيادي في حماس عدنان عصفور قال ان «حركة حماس توافق على 90 % مما جاء في المبادرة، لكنها تبدي تحفظا ازاء المادة المتعلقة باعتماد قرارات الشرعية الدولية لانهاء الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وفي رده على ما اعلنه عصفور في الجلسة المغلقة، قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي ان «الخلاف الرئيسي الان في جلسات الحوار هو قضيتا الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واعتراف حماس بان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وانتهت ظهر الجمعة الجلسة الثالثة من جلسات الحوار التي بدأت الخميس بمشاركة ممثلي الفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف التوصل الى اتفاق للخروج الازمة الراهنة.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس لوح الخميس بانه في حال فشل الحوار خلال عشرة ايام سيطرح للاستفتاء الشعبي مبادرة قدمها الاسرى للخروج من الازمة السياسية وتعتمد قرارات الشرعية الدولية اساسا للتفاوض مع اسرائيل.

وتدعو «وثيقة الحوار الوطني» الى «وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على اساس برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية».

من جهة اخرى اصدر رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية الليلة قبل الماضية قرارا بسحب القوة الخاصة التي شكلها وزير الداخلية سعيد صيام من كتائب عز الدين القسام الجناح المسلح لحركة «حماس» من شوارع غزة لوقف الاشتباكات المسلحة بينها وبين عناصر في الاجهزة الامنية المحسوبة على حركة فتح.

وأعلن مصدر مسؤول في الحكومة الفلسطينية الجمعة أن الحكومة برئاسة رئيس الوزراء إسماعيل هنية اتخذت قرارا بإعادة انتشار وتموضع قوات المساندة التي شكلتها وزارة الداخلية وانتشرت الأربعاء قبل الماضي في معظم شوارع قطاع غزة لحفظ الأمن ومنع تصاعد مظاهر الفلتان الأمني.

وقد لاحظ المواطنون في قطاع غزة منذ ساعات صباح الجمعة انسحاب دوريات كبيرة من قوة الداخلية من عدد كبير من الشوارع حيث كانوا قد تمركزوا خلال الأسبوعين الماضيين.

وقال المصدر الحكومي في تصريح صحافي ان اعادة الانتشار بدأت منذ فجر الجمعة، مؤكدا على أن هذه القوة ستبقى ضمن مناطق محددة وعلى أهبة الاستعداد لتنفيذ المهام المطلوبة منها على حد تعبيره.

وأكد على أن هذه القرار جاء بناء على التفاهمات بين حركتي حماس وفتح، والتوافقات التي جرت في لجنة المتابعة العليا والتفاهمات مع الأشقاء في الوفد الامني المصري الذي رعى الحوار بين الحركتين.

وأضاف المصدر ان هذا الإجراء جاء في سياق أن «هذه القوة لها مهمات محدودة وجدت بالأساس لتكون قوة شرطية تسهر لحفظ الامن ومنع الجريمة وملاحقة الخارجين عن القانون»، ومن جانبه اكد يوسف الزهار قائد قوة المساندة التابعة لوزارة الداخلية ان انسحاب القوة التنفيذية من الشوارع جاء بناء على تعليمات مباشرة من وزير الداخلية الفلسطيني.

وقال الزهار: وصلتنا تعليمات من السيد وزير الداخلية ان يكون عملنا من خلال مراكز ثابتة ووحدات متحركة وان نكون جاهزين لاي طارىء وان نساند رجال الشرطة في عملهم حتى نتسلم مهام اخرى والشوارع الان خالية من التواجد في المفترقات ولكن ليست خالية من الدوريات المتحركة.

واوضح الزهار أن تمركز القوات سيتم في أماكن عامه ودوريات متحركة ريثما يتم دمجها قريبا في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مشيرا الى ان تلك التعليمات الجديدة لا تعني أن طريقة الانتشار السابقة كانت خاطئة على حد قولة.

وحول مبررات الانسحاب قال الزهار وهو شقيق وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار «رجل الشرطة هو رجل تنفيذي ولا نسأل عن المبررات لهذا القرار، لقد جاءتنا اوامر ان نكون على هذا الوضع ونحن نسمع ونطيع حسب ما نتلقى من اوامر، اما الاسباب والمبررات فهي عند اصحاب القرار».

وعن خطة عمل هذه القوة في الايام القادمة قال الزهار ان وحدته ستواصل عملها في دعم الشرطة الفلسطينية حتى تحصل على زي الشرطة للتواجد في نفس المواقع التي تتواجد بها الشرطة الفلسطينية.

وقالت مصادر مقربة من الحركة لـ«القدس العربي» ان حماس سحبت قواتها من الشارع لتتجنب بحث موضوعها بجلسات الحوار، وقال مصدر فلسطيني آخر ان الحركة قررت سحب قواتها لكي لا تبدو راضخة لمطالب الحوار في حال دفعت جلساته بهذا الاتجاه.

وكانت الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح اعترضتا على نشر القوة معتبرة أنها غير قانونية غير أن الحكومة التي شكلتها حركة حماس دافعت عن قرار تشكيلها، وقالت إنها تأتي ضمن صلاحيات وزير داخليتها سعيا لحفظ الأمن والقضاء على مظاهر الفلتان الأمني التي تصاعدت بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

وشدد المصدر الحكومي المسؤول على أن إعادة الانتشار جاءت للتخفيف من حالة الاحتقان التي حدثت، وقد تحدث وللتخفيف من الجهد الذي يقوم به عناصر القوة، مؤكدا على أن هذه الإجراءات جاءت في سياق التوجهات التي أكد عليها رئيس الوزراء إسماعيل هنية باتخاذ كل الإجراءات التي تعزز الوحدة الوطنية.

وجاء انسحاب قوات الداخلية التي فجرت الازمة الداخلية في قطاع غزة وادت لاشتباكات مسلحة بين القوة وافراد الاجهزة الامنية التي امر الرئيس محمود عباس بنشرها ردا على قرار صيام نشر تلك القوات متزامنا مع انقضاء اليوم الاول من الحوار الوطني الذي انطلق الخميس في غزة ورام الله سعيا لتحقيق توافق وطني.

وشهدت مناطق مختلفة في قطاع غزة اشتباكات بين عناصر قوة الداخلية وأفراد من بعض الأجهزة الأمنية كان آخرها الخميس عندما أصيب أكثر من عشرة فلسطينيين في تبادل لإطلاق النار وسط مدينة غزة بين دورية من قوة الداخلية وعناصر من جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني.

وعلى صعيد اخر ذكرت وكالة انباء «رامتان» المحلية امس ان وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام وصل الى العاصمة المصرية مساء الخميس وسط أجواء من التكتم والسرية قادما من جدة.

وذكرت الوكالة المحلية أن صيام سيجري خلاله زيارته للقاهرة التي تستغرق يومين مباحثات مع عدد من المسؤولين الامنين فى مصر حول آخر تطورات الأوضاع في الاراضي الفلسطينية.

وتزامنت الزيارة مع اجتماعات الحوار الوطني الفلسطيني التي بدأت الخميس، ومع انسحاب القوة الجديدة التابعة لوزارة الداخلية من شوارع غزة.

وكان صيام قد زار خلال جولته الخارجية الأولى كوزير للداخلية العاصمة السورية دمشق والتقى كبار القادة السوريين من بينهم نائب رئيس الجمهورية السورية فاروق الشرع.

عناصر من قوى الامن التابعة لحركة حماس يعودون الى مركزهم بعد قرار الحكومة باخلاء الشوارع

تشكيل محكمة حركية برئاسة النتشة في اطار اعادة بناء الحركة

هاني الحسن يحذر من مساع امريكية للسيطرة على «فتح» من خلال الاموال التي تدفع لقادة «عليت» في الحركة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

حذر هاني الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رئيس مكتب التعبئة والتنظيم بالحركة في الضفة الغربية من محاولات ومساع امريكية للسيطرة على الحركة، من خلال الاموال التي تدفع لبعض قادة الحركة في الصفوف القيادية الاولى.

وعبر الحسن في اجتماع مع كوادر في الحركة عن مخاوفه من السيطرة الامريكية على الحركة من خلال الاموال التي تدفع لقادة رفيعي المستوى في الحركة وما يمثلون من تيارات داخل الحركة.

وأكد بعض الكوادر الذين حضروا الاجتماع لـ«القدس العرب» ان الحسن قال ان الخوف هو من الاموال الامريكية التي تدفع الى بعض «عليت» فتح، اي الى بعض القادة رفيعي المستوى في الحركة.

وكلمة «عليت» العبرية التي استخدمها الحسن في ذلك الاجتماع تعني العليا او المختارة او الصفوة، اي ان الاموال تدفع لبعض القيادات رفيعة المستوى والمتنفذة بالحركة، ولها وزنها في صفوف القاعدة الفتحاوية.

وجاء تحذير الحسن من المساعي الامريكية للسيطرة على الحركة خلال لقاء تنظيمي عقده مع اعضاء المجلس الحركي للنقابات المهنية في بيت لحم مساء يوم الثلاثاء الماضي.

ويضم المجلس الحركي للنقابات المهنية نقابات الاطباء والصحافيين والمهندسين والمهندسين الزراعيين والصيادلة والمعلمين والممرضين والاداريين التربويين واساتذة الجامعات والاخصائيين النفسيين والمحامين.

وجاء ذلك الاجتماع في ظل الزيارات التي يقوم بها اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الى معظم المناطق الفلسطينية للقاء كوادر الحركة في اطار الجهود المتواصلة لاعادة بناء الحركة بعد الهزيمة التي منيت بها في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

واكد الحسن في ذلك الاجتماع التنظيمي ان اللجنة المركزية للحركة تولي اهتماما كبيرا للمكاتب الحركية المهنية التي تعتبر الاذرع التنفيذية لاعادة حركة فتح الى دورها الريادي والقيادي للشعب الفلسطيني.

واوضح الحسن ان اللجنة المركزية ستضع امكانيات كبيرة تحت تصرف المكاتب الحركية الخاصة بتلك الشرائح الاجتماعية من اجل اعادة بناء الحركة لاستعادة مكانتها في صفوف الفلسطينيين.

هذا ويشتكي العديد من كوادر فتح في المكاتب المهنية الحركية بان قيادات الحركة المعروفين سواء على مستوى القيادة العليا او قيادة المناطق يحاولون اعادة بناء الحركة بما يكفل لهم العودة الى مواقعهم القيادية.

واوضح بعض هؤلاء الكوادر في الحركة لـ«القدس العربي» بان هناك قادة في الحركة من اعضاء اللجنة المركزية يسعون بشتى الوسائل لافشال حركة حماس واسقاطها تمهيدا لعودتهم لسدة الحكم خوفا من فتح حكومة حماس بعض ملفات الفساد المتورطين فيها الى جانب العودة الى فرض سيطرتهم على السلطة ومكتسباتها من جديد، وذلك في وقت يسعى فيه تيار اخر بالحركة الى عدم الاستعجال للعودة للحكم والتركيز على بناء الحركة من الداخل اولا.

وفي اطار اعادة بناء الحركة من الداخلي تواصل الحركة اعادة تقييم طلبات الانتساب للحركة والتي تم تعبئتها قبل الانتخابات التمهيدية او الداخلية «البرايمرز» التي جرت في الحركة تمهيدا للانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني (يناير) الماضي.

ووزعت طلبات الانتساب بشكل فوضوي وعشوائي في حينه بحيث وزعت في المحلات التجارية وفق ما ذكر بعض قادة فتح في ذلك الوقت.

ومن الجدير بالذكر ان الانتخابات الداخلية التي جرت في الحركة وتم التشكيك في نزاهتها وما افرزته ادت الى حدوث انشقاقات كبيرة في داخل الحركة اثرت بشكل واضح على نتائج الانتخابات التشريعية.

ولتفعيل مبدأ المحاسبة في الحركة وبغية توحيد صفوفها قررت اللجنة المركزية لفتح في العاشر من الشهر الجاري تشكيل محكمة حركية للمحاسبة والمساءلة.

وقررت اللجنة في الاجتماع الاخير الذي عقدته الاربعاء الماضي وتخلله مشادات كلامية بين اعضاء اللجنة المركزية وخاصة بين احمد قريع والرئيس الفلسطيني محمود عباس اعتماد تشكيل المحكمة الحركية.

واوضحت امانة السر في اللجنة المركزية للحركة انه تم اختيار رفيق شاكر النتشة رئيس المجلس التشريعي الاسبق رئيسا للمحكمة وعضوية كل من: عبد الله عبدالله، واحمد نصر، ومازن عز الدين، وجمال المحيسن، وعبد الرحمن نصر، ونجاة ابوبكر، ومريم الاطرش، وعلي مهنا.

ومن جهته اوضح النتشة لـ«القدس العربي» بان مهمة المحكمة البحث في اية قضية تتعلق بحركة فتح والذين ينتمون لها، ومشددا على ان من صلاحياتها النظر في اية شكوى ضد اي فرد في الحركة تورط في اية مخالفة مالية او غيرها.

وشدد النتشة بان المحكمة ستنظر في اية شكوى سواء بخصوص المرحلة السابقة او الحاضر او المستقبل.

هذا ورفض النتشة تحذير الحسن لكوادر من الحركة في منطقة بيت لحم من مساعي امريكية للسيطرة علي الحركة.

ودعا الحسن الى طرح مخاوفه وتحذيراته امام اعضاء اللجنة المركزية وليس في اوساط نشطاء الحركة هنا وهناك، ومشيرا الى انه سيحاكم الحسن اذا ما تقدم احد بشكوى ضد اقواله في الاجتماع التنظيمي الذي حصل في بيت لحم.

واكد النتشة بانه لايجوز لاي قيادي في الحركة اجراء اتصالات مع جهات خارجية الا باذن من القيادة الفلسطينية وبناء على موافقتها، وبما يخدم المصالح الفلسطينية.

وفي اطار المساعي المتواصلة لاعادة توحيد صفوف الحركة وتقويتها وتقويم مسارها أعلنت كتائب شهداء الاقصى الجناح المسلح للحركة توحيد مختلف الاجنحة العسكرية التابعة لها مع تشكيل مجلس عسكري أعلى سيعمل على قيادة هذه التشكيلات العسكرية. وقال المتحدث باسم الكتائب منصور شلايل(أبو السعيد) خلال مؤتمر صحافي عقدته قيادة الكتائب في ساحة مسجد الشهيد عز الدين القسام بمنطقة مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة امس الاول «إن مجلسا عسكريا أعلى سيعمل على قيادة كافة التشكيلات العسكرية لكتائب الاقصى».

وأضاف «لقد اجتمعت قيادة حركة فتح السياسية والعسكرية بكافة التشكيلات والمجموعات وقررت توحيد كافة الاذرع العسكرية المقاتلة التابعة لحركة فتح تحت إطار كتائب شهداء الاقصى فلسطين بعيدا كل البعد عن أي مسميات اخرى».

وأوضح شلايل «يشرف على قيادة هذا الاطار مجلس عسكري أعلى يلتزم بسياسات الحركة وكل ما يصدر عنها من قرارات ويشكل درعا لكل من يحاول المساس بأبناء وقيادات الحركة ولكي نتمكن من قطع رأس الفتنة ومن يدعو إليها لكي ينعم شعبنا بالامن والاستقرار والسلم الاجتماعي».

حضر المؤتمر الصحافي الناطق الاعلامي لحركة فتح توفيق أبو خوصة وأمين سر حركة فتح في شمال القطاع جمال أبو الجديان والقيادي في الحركة سليم أبو صفية والنائب الفتحاوي علاء ياغي.

وقال أبو خوصة خلال المؤتمر «إن هذه الخطوة تأتي في إطار ترتيب البيت الداخلي الفتحاوي وهي رسالة حب ووفاء للشعب الفلسطيني وللتأكيد أن حركة فتح ستبقى الامينة لدماء الشهداء وستعمل كل ما بوسعها من أجل الافضل لشعبنا».

وأضاف «أن هذا الاعلان يلزم كافة التشكيلات العسكرية للكتائب في الضفة وغزة وأن كافة القرارات والبيانات المتعلقة بذلك ستتم بشكل مركزي وهو حالة استنهاض وإحساس بالمسؤولية تحدث على كافة المستويات في إطار توجه تنظيمي مركزي في حركة فتح».

وزارة الامن: المصادقة على تزويد ابو مازن بالسلاح هدفها مساعدته في قراره الشجاع بمواجهة حركة حماس

رامون: مبادرة الاسرى غير ملائمة للدولة العبرية وهي جزء من الصراع بين فتح وحماس

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

قال رئيس الشعبة السياسية الامنية في وزارة الامن الاسرائيلية، الجنرال المتقاعد عاموس غلعاد، الجمعة، في حديث ادلى به للاذاعة الاسرائيلية الرسمية انه يجب فسح المجال لنقل الاسلحة لقوات رئيس السلطة الفلسطينية (الحرس الرئاسي)، محمود عباس، من اجل تنفيذ القرار الشجاع الذي اتخذه ولمواجهة حركة حماس.

واضاف الجنرال غلعاد ان الحديث يدور عن اسلحة خفيفة وبكميات محدودة، كما اكد ان اسرائيل لن تكون الطرف الذي سيزود ابو مازن بالبنادق، وانما دول اخرى، امتنع عن ذكر اسمها، ونقلت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عن مصدر رفيع المستوى في وزارة الامن الاسرائيلية ان القرار اتخذ بايعاز من جهاز الامن العام (الشاباك) والاجهزة الامنية الاخرى، وتمت المصادقة عليه من قبل وزير الامن الاسرائيلي عمير بيرتس، وان القرار وضع على طاولة رئيس الوزراء ايهود اولمرت، الذي صادق عليه.

وقالت مصادر امنية اسرائيلية ان الاسلحة التي سيتم نقلها للحرس الرئاسي الفلسطيني ستزودها دول عدة، اسرائيل ليست بينها.

في سياق ذي صلة، زعم وزير القضاء الاسرائيلي، حاييم رامون، من حزب كاديما، الجمعة في مقابلة مع القناة العاشرة، ان وثيقة مبادرة الاسرى للوفاق الوطني هي جزء من الصراع الداخلي في السلطة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وتابع قائلا ان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من الوثيقة، كما اكد انه لا يوجد فلسطيني واحد على استعداد للتنازل عن حق العودة.

وفي معرض رده على سؤال قال وزير القضاء الاسرائيلي انه لا يمكن التوصل الى تسوية دائمة بموجب وثيقة الاسرى، وانما بموجب خطة السلام الامريكية المسماة خريطة الطريق التي تتضمن مراحل محددة للتقدم في المسيرة السياسية، في حين يحاول الفلسطينيون التنصل منها، على حد قوله.

ومن ناحيته قال رئيس كتلة حزب العمال في الكنيست، النائب افرايم سنيه، في اعقاب تصريحات محمود عباس الذي لوح باجراء استفتاء: لقد اثبت ابو مازن انه العنوان الوحيد لاجراء المفاوضات، واضاف انه يجب على الحكومة الاسرائيلية الاستجابة لطلب ابو مازن وتجديد الاتصالات مع الفلسطينيين.

كما نقل عن عضو الكنيست تسفي هاندل (الاتحاد القومي) قوله ان القيادة الفلسطينية تثبت بأنها اكثر ذكاء من الحكومة الاسرائيلية. وقال: لا شك ان الفلسطينيين سيصوتون على طرد اليهود حتى الخط الاخضر.

وعقب رئيس حزب ميرتس ـ ياحد عضو الكنيست يوسي بيلين، على اقوال عباس قائلا انه يتوجب على رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ان يدرك بان التغيير قد حصل لدى القيادة الفلسطينية.

واعتبر بيلين ان قبول القيادة الفلسطينية لمبادرة الاسرى الفلسطينيين يعني الموافقة على الشروط التي وضعتها اسرائيل امام حماس بعد تشكيلها للحكومة الفلسطينية الجديدة، كما قال في مقابلة ادلى بها للاذاعة الاسرائيلية العبرية. وتابع قائلا ان هذا الامر يحتم على الدولة العبرية اجراء مفاوضات مكثفة مع الفلسطينيين فورا بدلا من التوهم بامكانية التوصل لسلام بصورة احادية الجانب، على حد تعبيره.

استشهاد 4 فلسطينيين في القصف الاسرائيلي على شمال قطاع غزة

■ غزة ـ نابلس ـ اف ب: افادت مصادر طبية وامنية فلسطينية ان ثلاثة فلسطينيين استشهدوا الجمعة فيما اصيب ثلاثة اخرون في قصف المدفعية الاسرائيلية على بيت لاهيا بشمال قطاع غزة.

وكان مزارع فلسطيني في الثانية والاربعين استشهد في وقت سابق الجمعة متأثرا باصابته بشظايا قذيفة اسرائيلية في جباليا.

واستشهد فلسطيني الجمعة متأثرا بجروح اصيب بها عندما اطلق عليه الجيش الاسرائيلي الرصاص في الخامس عشر من نيسان (ابريل) لرفضه وقف سيارته عند حاجز عسكري في الضفة الغربية، كما افادت عائلته.

واستشهد علاء هجير (20 سنة) في مستشفى بعمان حيث نقل في حالة خطرة. وكان جرح بعد ان اطلق عسكريون اسرائيليون النار عليه في الضفة الغربية لرفضه التوقف عند حاجز في بلدة الباذان بمنطقة نابلس شمال الضفة الغربية.

وقالت مصادر امنية فلسطينية ان عسكريين طاردوا سيارته ثم اطلقوا عليه النار.

واكد ناطق عسكري اسرائيلي الحادث موضحا ان الجنود اطلقوا النار في اتجاه «مشبوهين فارين في سيارة مشبوهة ثم هربا سيرا على الاقدام ورفضا الخضوع لأمر التوقف».

الحكومة الفلسطينية تتطلع الى دور لجاكرتا في عملية السلام

■ جاكرتا ـ رويترز: دعا وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار اندونيسيا الجمعة للقيام بدور في عملية السلام المتعثرة في الشرق الاوسط وحصل على وعد بتأييد أكبر دولة اسلامية في العالم من حيث عدد السكان. وقال وزير الخارجية الاندونيسي حسن ويراجودا في مؤتمر صحافي بعد الاجتماع مع نظيره الفلسطيني في جاكرتا «نتطلع للتعاون مع الحكومة الجديدة المنتخبة».

وتابع قائلا «سنبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في دفع القضية الفلسطينية» مضيفا أنه من المتوقع أن يزور الرئيس الفلسطيني محمود عباس جاكرتا في منتصف حزيران (يونيو) المقبل. وصرح ويراجودا بان اندونيسيا تنوي ارسال دبلوماسيين الى الاراضي الفلسطينية وانها تدرس امكانية انشاء مكتب في غزة. ومن المقرر أن يجتمع الزهار الذي ينتمي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) مع مسؤولين اندونيسيين اخرين كبار لكسب التأييد للسلطة الفلسطينية. ومن المقرر أن يسافر في وقت لاحق الى بروناي في اطار جولة خاطفة في اسيا. وتسعى اسرائيل والولايات المتحدة الى عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة منذ أن حققت حركة حماس التي يدعو ميثاقها للقضاء على اسرائيل فوزا ساحقا في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) وشكلت الحكومة الفلسطينية في أواخر اذار (مارس).

وقال الزهار في المؤتمر الصحافي المشترك ان حكومته تشجع الدور البناء للغاية الذي تضطلع به اندونيسيا لمساعدة الفلسطينيين.

واندونيسيا دولة علمانية من الناحية القانونية وسكانها المسلمون معتدلون الى حد بعيد لكن كثيراً من مسلمي اندونيسيا يؤيدون الفلسطينيين ولا ترتبط الحكومة الاندونيسية بعلاقات رسمية مع اسرائيل.

وقال الزهار انه حكومته لا تعترض على المحادثات بين عباس والاسرائيليين لكنه أضاف أن هذه المحاولة لن تسفر عن شيء.

وأضاف أن الحكومة لا تعترض على الاجتماع مع أي شخص لكنها لا تثق في الجانب الاسرائيلي. وقال انه في الوقت الذي يتحدث فيه الفلسطينيون كثيرا عن السلام يصادر الاسرائيليون حقوقهم.

81 % من الفلسطينيين يؤيدون دمج الأجنحة المسلحة للفصائل ضمن الأجهزة الامنية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

عبر معظم الفلسطينيين عن تأييدهم لدمج الاجنحة المسلحة للفصائل الفلسطينية في الاجهزة الامنية بهدف انهاء مظاهر الفلتان الامني الذي يهدد المستقبل الفلسطيني.

وأظهرت نتائج استطلاع رأي أجرته شركة «نير إيست كونسلتنغ» وبمساهمة من الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية باسيا تحت عنوان راصد الأمن الفلسطيني ونشر الخميس ان أغلبية الفلسطينيين 81 % تؤيد دمج الأجنحة المسلحة للفصائل ضمن الأجهزة الفلسطينية، فقد أعرب 82 % من مؤيدي حماس و87 % من أولئك الذين لا يثقون بأحد و74 % من مؤيدي فتح عن تأييدهم لدمج هذه الفصائل ضمن الأجهزة الأمنية بينما يلاحظ أن نسبة التأييد لهذه الخطوة أعلى بين سكان الضفة الغربية 83 % من التأييد لها بين سكان قطاع غزة 77 % .

ويعتقد 62 % بأن تشكيل القوة الأمنية المساندة الجديدة ـ التي تم سحبها ـ سيساهم في تحسين الوضع الأمني الداخلي بينما 38 % يعتقدون العكس من ذلك. والاعتقاد بأن القوة الأمنية الجديدة ستساهم في تحسين الوضع الداخلي منتشر بصورة أكبر بين مؤيدي حماس 82 % و بين أولئك الذين لا يثقون بأحد 50 % وبين مؤيدي فتح 41 % .

ويعتقد 63 % من الفلسطينيين بأن وزارة الداخلية قررت إنشاء القوة الأمنية المساندة لتحسين الوضع الأمني في الضفة والقطاع، بينما يعتقد 37 % بأن الوزارة شكلت هذه القوة لتنافس القوة الأمنية الموجودة حاليا . 84 % من مؤيدي حماس يعتقدون بان الوزارة شكلت هذه القوة لتعزيز وضع الأمن الداخلي بينما يعتقد 61 % من مؤيدي فتح بأن هذه القوة شكلت لتنافس القوة الأمنية الموجودة حاليا.

وقد أصدر الرئيس أبو مازن قرارا بمنع تشكيل أي قوة أمنية جديدة ولكن رئيس الوزراء أصدر تعليماته بالمضي قدما بتشكيل قوة أمنية جديدة مساندة للموجودة حاليا. وعند سؤال المستطلعين عمن بوجهة نظرهم عليه التخلي عن موقفه، أفاد 54 % من المستطلعين بأن على الرئيس عباس التخلي عن موقفه بينما 46 % أفادوا بأن على رئيس الوزراء إسماعيل هنية التخلي عن موقفه بالمضي قدما بتشكيل القوة الأمنية.

من مؤيدي فتح مقارنة بـ 81 % من مؤيدي حماس و53 % من أولئك الذين لا يثقون بأحد يعتقدون بأن على الرئيس عباس التراجع عن موقفه هذا. وبشكل عام فإن 23 % من الرأي العام الفلسطيني يلوم حماس على الأزمة الأمنية الحالية في غزة بينما 30 % يلقون اللوم على فتح و47 % يلومون كلا من الحركتين معا. ووفقا للثقة الحزبية فإن 56 % من مؤيدي فتح يلومون حماس على الأزمة الأمنية قي القطاع بينما 56 % من مؤيدي حماس يلومون فتح على الأزمة الأمنية.

ويعتقد 44 % من الفلسطينيين بأن الأزمة الأمنية الحالية في غزة ستمتد الى الضفة الغربية، هذا الاعتقاد منتشر أكثر بين مؤيدي حركة فتح 53 % وأولئك الذين لا يثقون بأي فصيل 43 % من بين مؤيدي حماس 37 % . وكذلك فإن هذا الاعتقاد أقوى لدى سكان الضفة الغربية 48 % من سكان قطاع غزة 37 % . 45 % من الفلسطينيين يعتقدون بأنه من المحتمل نشوب حرب أهلية . 62 % من مؤيدي فتح أفادوا بذلك بينما وافقهم الرأي 34 % من مؤيدي حماس و45 % من أولئك الذين لا يثقون بأي فصيل أفادوا بذلك. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة سكان الضفة الغربية يتوقعون نشوب حرب أهلية 48 % مقارنة مع 43 % من سكان القطاع الذين يتوقعون ذلك.

و63 % من الفلسطينيين يعتقدون بأنه من الأفضل جمع سلاح الأجنحة المسلحة للفصائل لتحسين الوضع الأمن الداخلي. هذا الاعتقاد لدى مؤيدي فتح 68 % وأولئك الذين لا يثقون بأي فصيل 70 % أقوى من مثيله لدى مؤيدي حماس 56 % . بالإضافة لذلك نسبة سكان قطاع غزة الذين يعتقدون ذلك 70 أعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية 59 % .